

السيدة ميشيل بيشليه
المفوض السامي لحقوق الإنسان
قصر ويلسون - الأمم المتحدة
جنيف - سويسرا

رسالة مشتركة موجهة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالمشاريع التجارية ذات الصلة بالمستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إلى السيدة بيشليه،

ترحب المؤسسات الموقّعة أدناه بتعيينكم مفوضاً للأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وكوننا مؤسسات تركز في عملها على الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فإننا نطلب منكم من خلال هذه الرسالة أن تقوموا بنشر قاعدة بيانات إلكترونية حيوية يتم تجديدها بشكل مستمر متعلقة بالمشاريع ذات الصلة بالمستوطنات الإسرائيلية. ونبتهز هذه الفرصة لنخبركم أن العملية المستمرة لإنشاء وتطوير هذه القاعدة تشكل خطوة مهمة لعمَلنا ولعمل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة، ولا سيما اعتبارها تطوراً معيارياً للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح والاحتلال.

أوصى قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 36/31 الصادر عام 2016 بإنشاء آلية معينة لمنع وتصحيح بعض الأعمال التي تقوم بها المشاريع التجارية في المستوطنات التي تقيمها إسرائيل وتستمر في توسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تنتهك بدورها القانون الدولي. إن المؤسسات والمنظمات الموقّعة أدناه تدرك الجهود والمساعي الكبيرة التي اتخذت حتى يومنا هذا لإنشاء هذه القاعدة تطبيقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 36/31، لكنها تؤمن أيضاً أنه يجب تكثيف هذه الجهود من أجل تقوية وتدعيم الإطار المعياري للقاعدة، والسماح بتحديثها بشكل دوري لمراجعة أسماء الشركات التي تشتمل عليها.

وقد ذكرنا خلال تواصلنا مع مكتبكم في تشرين الثاني 2017 وفي شباط 2018، بعد حوالي ثلاث سنوات من تأسيس قاعدة البيانات، أنه لم يتم مراعاة الشفافية اللازمة خلال إنشاء هذه القاعدة مما انعكس على نتائجها بشكل واضح، وأن أي تأخير في نشر قاعدة البيانات سيؤدّي إلى تقويض إنشائها بالشكل الصحيح. وهنا يأتي دور مكتبكم ومؤسسات المجتمع المدني لإدراك أهمية المبادرة بإنشاء هذه القاعدة لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان عند القيام بالأعمال التجارية المختلفة.

نحن واذ نسعى لمواصلة دعمنا لمكتبكم من أجل إنشاء قاعدة البيانات المطلوبة فإننا نعيد تأكيد ما يلي:

1- تشكّل قاعدة البيانات إجراءً احترازياً يمكن الدول والشركات المختلفة من اتخاذ قرارات مسبقة للحيلولة دون تورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما تسهّل هذه القاعدة امتثال الدول لالتزامها

بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الذي تخلقه المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والتزامها بعدم تشجيع ومساعدة مثل هذه الأعمال والنشاطات. إذ تكون هذه القاعدة دليلاً للمشاريع التجارية والمساهمين الذين لم ينجحوا في فهم أبعاد الوضع القانوني وتداعيات نشاطاتهم وعلاقاتهم التجارية مع بعض الأطراف العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتالي فإنها تكون بمثابة إجراء رادع لتلك المشاريع والشركات التي تفكر بعمل علاقات واستثمارات تجارية مع المستوطنات الإسرائيلية أو مع أطراف عاملة في المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو في أي بيئة عاملة في الأراضي المحتلة وتعود بالفائدة على الاحتلال وسلطاته.

2- عند تكوين قاعدة بيانات حيوية وفي متناول الجميع، تطبيقاً لقرار تأسيسها رقم 36/31، فإنها ستعتبر بمثابة حلقة وصل للمنافع المتبادلة بين الشركات من جهة وبين الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال، عند قيام شركة ما بفحص وإنهاء صفقة تجارية غير قانونية، فإن هذه التجربة سيتم تسليط الضوء عليها ويتم مشاركتها مع عامة الناس من خلال هذه القاعدة، إذ تصبح مثلاً يحتذى به لأنشطة الشركات، خاصة في مناطق النزاع. فتقوم هذه الشركات بتوضيح تفصيلي للنتائج التي توصلت إليها والخطوات التي مرت بها للوصول إلى هذه النتائج عبر التواصل مع مكتبكم، وبهذا نضمن اتباع الشفافية والمصادقية الحقيقية.

3- من الممكن أن تصبح هذه القاعدة تطوراً مهماً ومعيارياً في مجال القانون الدولي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان بما فيها الحالات الواقعة في مناطق النزاع والاحتلال. إذ تعيد وتؤكد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الالتزامات التي تخضع لها الدول المختلفة بموجب القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في حالات النزاع، بحيث يصبح إلزاماً على هذه الدول أن تحترم معايير القانون الدولي الإنساني. وخلال هذا الوقت، يتم طرح ومناقشة صكّ ملزم في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان متعلق بالنشاطات التجارية ذات الطابع الدولي والملتزمة بمعايير حقوق الإنسان، مما يشير إلى التزام الدول بإنهاء التورط في انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤدي بالنتيجة إلى انتهاك صاخر للقانون الدولي الإنساني. إن مسودة الاتفاقية وصيغتها التي تم العمل عليها منذ تموز 2018 قائمة على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتي بدورها تنص على احترام الدول والمشاريع التجارية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما فيه منع المصادرة غير القانونية للأراضي ونقل السكان من دولة الاحتلال إلى الأرض المحتلة والنقل القسري للمواطنين في ظل الاحتلال. وبناءً على كل ما سبق، فإن قاعدة البيانات هذه قد تصبح أداة عملية لتعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مناطق النزاع كما قد تساعد في توطيد قوانين حقوق الإنسان في مجال الأعمال التجارية.

إن الوضع السائد في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما في العديد من المناطق الواقعة تحت الاحتلال، يسوده غياب المساءلة اللازمة، الأمر الذي منح القوة القائمة بالاحتلال الحصانة للقيام بنشاطات مختلفة في الأرض المحتلة، التي بدورها تفتح المجال أمام العديد من المشاريع التجارية والقطاعات الخاصة وحتى الأفراد للمساهمة في انتهاكات حقوق

الإنسان أو الاستفادة منها، حتى وإن لم يكن ذلك مقصوداً. إن كل هذه الآثار السلبية تؤثر على حياة ملايين الفلسطينيين، ما يحرمهم من حقهم في تقرير المصير والسيطرة الدائمة على مصادره الطبيعية، وبالتالي فإن الوعي بأهمية إنشاء قاعدة البيانات المذكورة سيشكل الخطوة الأولى لضمان تطبيق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبناء على ما سبق، تطالب المؤسسات المائة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما يلي:

1- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية حيوية يتم تجديدها باستمرار للمشاريع التي لها علاقات تجارية مع المستوطنات الإسرائيلية التي جرى فحصها والتواصل معها، إذ أنشئت هذه القاعدة وفقاً لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة في 2018/1/26 وبموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 36/31.

2- التأكد من أن كل الموارد اللازمة يتم رصدها من أجل تحديث قاعدة البيانات أولاً بأول وذلك وفقاً لما أوصى به مجلس حقوق الإنسان.

3- تشجيع الدول وخصوصاً تلك التي تعمل على تطوير خطط عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان على إبراز أهمية قاعدة بيانات الأمم المتحدة لكل من الشركات والسلطات المحلية والبعثات الدبلوماسية فيما يتعلق بنشاطاتها وأعمالها في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال.

نشكر لكم اهتمامكم برسالتنا هذه ونؤكد استعدادنا لتوفير المعلومات اللازمة حال الحاجة إليها.

مع كامل الاحترام

11.11.11 .1

2. الضمير

3. لجنة فلسطين في النرويج (AKULBI)

4. مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

5. مؤسسة الحق

6. مركز المازن لحقوق الإنسان

7. جمعية القدس

8. مؤسسة ألتسيان-بورما (ALTSEAN-Burma)

9. لجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمة (AFSC)

10. منظمة العفو الدولية

11. معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج)

12. المنظمة العربية لحقوق الإنسان
13. مؤسسة (Article 1 Collective)
14. الجمعية الفلسطينية-البلجيكية
15. جمعية حقوق المرأة في التنمية (AWID)
16. مركز بيسان للبحوث والإنماء
17. مؤسسة (Both ENDS)
18. الجمعية الفلسطينية-البلجيكية (Broederlijk)
19. مؤسسة (BroederlijkDelen)
20. مؤسسة (Bytes for All) – الباكستان
21. معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
22. مركز الدراسات الاجتماعية والقانونية (CELS)
23. التعاون الدولي للتنمية والتضامن (CIDSE)
24. المركز الوطني للتعاون الإنمائي (CNCD-11.11.11) بلجيكا
25. حملة الملابس النظيفة (Clean Clothes Campaign)
26. مؤسسة (Conectas) لحقوق الإنسان
27. حملة "الثقافة حرة"
28. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين
29. مركز الخدمات والبحوث – فلسطين (docP)
30. مركز (EMCEMO)
31. الأورو-متوسطية للحقوق
32. منظمة (Facing Finance)
33. الاتحاد العام للعمال البلجيكي (FGTB-ABVV)
34. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
35. مؤسسة فلسطينيات
36. جمعية الصداقة العربية – الفنلندية
37. منتدى حقوق الإنسان، فلسطين/إسرائيل، سويسرا
38. جمعية أصدقاء الأرض الدولية
39. مؤسسة التكامل العرقي (La FEI)
40. منصة عمل (GAPP-Gents) فلسطين
41. حركة الدفاع عن حقوق الفلسطينيين (GibanjezapravicePalestincev)

42. الشبكة العالمية للإجراءات القانونية (GLAN)
43. حبق للتدريب على حقوق الإنسان والتنمية
44. مركز حريّات
45. Ibriq, per la causa e la cultura Palestinese
46. اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل – فنلندا (ICAHD)
47. Intal
48. مشروع المساءلة الدولي (IAP)
49. الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)
50. حملة التضامن الفلسطيني – الإيرلندي
51. الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR)
52. مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
53. صوت اليهود من أجل السلام (JVP)
54. مؤسسة العدالة العالمية – البرازيل (Justiça Global – Brasil)
55. مؤسسة (Kairos Sabeel Nederland)
56. La Centrale Générale-FGTB
57. مركز العمل والصحة وتنمية حقوق الإنسان – نيجيريا
58. محامون من أجل حقوق الإنسان للفلسطينيين (LPHR)
59. Manchester Palestine Action
60. Mother's School Association
61. مساواة
62. مواطنة لحقوق الإنسان
63. Nederlands Palestina Komitee (NPK)
64. مؤسسة (NOAH Friends of the Earth Denmark)
65. Palestina Solidariteit Limburg
66. Palestina Solidariteit vzw
67. مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية (PHROC)
68. جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية (PFPPA)
69. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO)
70. اتحاد الشباب الفلسطيني
71. PAX Christi International

- Pax Christi Vlaanderen .72
- Pax for Peace .73
74. تحالف أنصار حقوق الإنسان في الفلبين
75. مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية
76. جمعية كويكرز للسلام والشهادة الاجتماعية (Quaker Peace and Social Witness)
77. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
78. السلام لأطفال الزيتون (Salaam Ragazzi dell'Olivo, Comitato di Trieste)
79. (Scottish Palestine Solidarity Campaign)
80. SolSoc
81. مركز البحوث المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات (SOMO)
82. حملة أوقفوا الجدار (Stop the Wall Campaign)
83. (The Association of Norwegian NGOs for Palestine)
84. المركز الأسترالي لمسؤولية الشركات (The Australian Centre for Corporate Responsibility)
85. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
86. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح
87. جمعية المرأة العاملة الفلسطينية
88. The Project on Organizing, Development, Education, and Research
89. The Sahel Foundation for the Defense Human Rights, Support for Education and Social Peace
90. TIYE International
91. Transnational Institute (TNI)
92. Trócaire
93. TuK Indonesia
94. اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC)
95. Viva Salud
96. Vrede vzw
97. War on Want
98. Women in Black (Vienna)
99. Norwegian People's Aid (NPA)
100. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

